

■ غسان ديبية ■

حول الأجور والأسعار [2/1]

قد تقتصر على جزء من الصناعات المحلية وبعض أسعار الخدمات، مثل الطعام الجاهز وغيره، إضافة إلى التعليم والصحة. وهذه السلع تمثل جزءاً من سلة الاستهلاك التي تبني عليها حسابات أكلاف المعيشة.

الكثير من السلع لن تتأثر بزيادة الأجور، ومنها سلع الكهرباء والاتصالات والنقل والطاقة على أنواعها، التي إما أسعارها ثابتة ومحددة من قبل الدولة، وإما هي تتبع الأسواق العالمية، وإضافة إلى هذه السلع، فإن السلع المستوردة بأكثريتها من وسائل نقل وبيع معمرة وحتى سلع استهلاكية عادية كالتياب والأطعمة لن تتأثر بزيادة الأجور، لأن التأثير في أسعار هذه السلع يكون عبر التأثير في أسعار الجملة في هذه القطاعات، التي لن تتأثر بزيادة الأجور، إضافة إلى ذلك، فإن أسعار السلع الزراعية غير المصنعة من خضار وفواكه ولحوم لن تزيد بمقدار زيادة الأجور، بسبب عدم زيادة أكلاف العمالة في القطاع الزراعي، بمقدار زيادة الأجور في القطاعات النظامية، إذ يعتمد هذا القطاع على العمالة الموسمية وغير النظامية. نستطيع الاستنتاج بأن زيادة الأسعار ستطاول أقل من 50% من سلة الاستهلاك، وأكثرها ستكون زيادات أقل من نسبة زيادة الحد الأدنى للأجور، أو الأجور المخفوضة. إذاً بالمحصلة العامة، فإن زيادة الأجور في لبنان حالياً لن تؤدي إلى زيادة دورة تضخم أسعار وأجور، ولا إلى بقاء العمال والموظفين في وضعيتهم السابقة نفسها، إذ إن أكثرتهم سوف تتحسن أوضاعهم المعيشية، وستتحسن حصة الأجور من الناتج المحلي.

على نحو مؤسساتي بناءً على نسب التضخم، مثل قبرص ولوكسمبورغ وبلجيكا ومالطا، تؤكد على إمكان ربط زيادة الأجور بمؤشرات الأسعار على نحو دوري (لا الحد الأدنى فقط) من دون حصول آثار سلبية على الاقتصاد، بل على العكس من ذلك، فإن هذه الميكانيزمات المركزية تؤدي إلى استقرار في الاقتصاد، بل في بعض الأحيان تؤدي إلى الاستقرار في معدلات التضخم، نتيجة وضع حدود علمية لزيادة الأجور.

وإذا عدنا إلى العلاقة السببية بين زيادة الأجور وتأثيرها في أكلاف المعيشة في الاقتصاد الرأسمالي عموماً، وفي لبنان خصوصاً، فقد بينت الدراسات أن الكثير من القطاعات الاقتصادية في لبنان تتمتع بدرجة احتكار مرتفعة، وبالتالي فإن زيادة الأجور يمكن امتصاصها عبر خفض درجة الاحتكار، وذلك بإبقاء الأسعار ثابتة أمام ارتفاع الكلفة الحدية الناتجة عن زيادة الأجور، وبالتالي يكون تأثير زيادة الأجور عبر رفع حصة الأجور من القيمة المضافة على حساب الأرباح والأكلاف الأخرى، التي تتأثر منها مداخيل الربح، أما في القطاعات التي تبلغ التنافسية فيها درجة عالية، وحيث إن زيادة أجور العمال تؤدي إلى زيادة مماثلة في الأكلاف، فإن زيادة الأسعار ستكون موازية لزيادة هذه الأجور. ومن هنا فإن زيادة الأسعار ستكون مركزة في قطاعات محددة من الاقتصاد،

السوابق التاريخية لزيادة الأجور في لبنان، منذ زمن التثبيت النقدي والسيطرة على التضخم، أي منذ عام 1993، ولنر ما كان تأثيرها في التضخم، وبالتالي إذا تحسّن وضع الإجراء بعدها أم لا. ففي عام 1994 زيد الحد الأدنى للأجور من 118 ألف إلى 200 ألف ليرة، أي بمقدار 70%، وفي عام 1995 من 200 ألف إلى 250 ألف، أي بمقدار 25%، وفي عام 1996 إلى 300 ألف ليرة، أي بمقدار 20%، وبلغ التضخم 8% و10,5% و9% على التوالي.

فقد تحسّن الأجر الفعلي (الحد الأدنى) بمقدار 96% بين عامي 1994 و1996، وبالتالي ما أعطي باليمين لم يؤخذ بالشمال، وارتفعت معدلات الاستهلاك في تلك الفترة، وترافقت هذه الزيادات مع أكثر الفترات نمواً في مرحلة ما بعد الحرب. واستطراداً فإن عدم حصول حلزونة تضخم أجور وأسعار في تلك الفترة، على الرغم من هذه الزيادات المتتالية والمتواترة

يؤكد أن هذه الديناميات المحتملة لا تتحقق دائماً، وبالتالي يجب ألا ترفع كفاءة في كل مرة يجري فيها النقاش بشأن تصحيح الأجور. وهذه الاستنتاجات تنطبق أيضاً على زيادة عام 2008، حيث رُفِعَ الحد الأدنى من 300 ألف ليرة إلى 500 ألف ليرة (66%)، وبلغ التضخم في ذلك العام 10,7% كان أكثر مكوّناته زيادة أسعار الغذاء العالمية في تلك الفترة.

كما أن تجربة البلدان التي تعتمد تصحيح الأجور

لا شك أن دورات المفاوضات، التي حصلت في الشهرين الماضيين بشأن تصحيح الأجور في لبنان، أثار العديد من التساؤلات والقضايا حول تأثير زيادة أجور العمال والموظفين في القطاعين الخاص والعام على أمور كثيرة، منها: مالية الدولة والمؤسسات، الاستهلاك والطلب الداخلي، البطالة، وتحسين توزيع الدخل في لبنان، الذي احتلّ اختلالاً كبيراً في السنوات الماضية، لمصلحة الرأسمال، إلا أن الموضوع الذي أثار الجدل الأكبر كان تأثيره في التضخم وزيادة الأسعار. واستحوذ هذا الموضوع على مخيلة المواطنين والإعلام، بعد تقارير عدة عن زيادات في الأسعار سبقت التصحيح، الذي لم يحصل بعد. وقد زادت في هواجس المواطنين تصريحات بعض المسؤولين والاقتصاديين وممثلي الهيئات الاقتصادية، الذين كانوا يجزمون بأن زيادة الأجور ستؤدي إلى زيادة موازية ومماثلة بالأسعار، تآكل هذه الزيادة، وبالتالي «ما يُعطى باليمين يؤخذ باليسار»، بل الأسوأ من ذلك هو الترويج أن الاقتصاد سيكون مهدداً بالانهيار تحت ما يسمى حلزونة تضخم الأجور والأسعار. بدايةً، الأجور تمثل جزءاً من بنية الأكلاف، وأي زيادة في الأجور الاسمية ستؤدي إلى ارتفاع هذه الكلفة. إلا أن هذه العلاقة السببية بين الأجور والأكلاف لن تترجم إلى علاقة سببية بين الأجور والأسعار، ومن ثم إلى نسبة زيادة مماثلة على كلفة المعيشة، إلا في ظروف محدودة جداً، ليست حاضرة في الاقتصاد اللبناني اليوم، لكن قبل أن أدخل في هذا الموضوع لا بد من الإشارة إلى

زيادة الأسعار ستطاول أقل من 50% من سلة الاستهلاك

مصارف

سلامة: مقال «نيويورك تايمز» سياسي واستخباري

محمد وهبة

وصف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، المقال الصادر أخيراً في صحيفة «نيويورك تايمز» بأنه «موقف سياسي استخباري لا يمت إلى عمل القطاع المصرفي بصله»، وموقف سلامة جاء خلال اللقاء

لا لرفع سقف القروض

تبلغت المصارف من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة (الصورة) رفضه رفع السقف المسموح باستعماله في آليات الإقراض المتخصصة كالقروض السكنية والمشاريع المؤاتية للبنية والتحصي الجامعي وغيرها، «وذلك حفاظاً على توازن مدروس بين السيولة بالليرة الضروري توافرها وسائر التوظيفات».



الشهري الذي عُقد في 15 الشهر الجاري مع جمعية مصارف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. ففي هذا اللقاء نوقشت نقاط عديدة تتعلق بالعمل المصرفي، كان أبرزها المقال المنشور في «نيويورك تايمز»، الذي أعاد التذكير بالاتهامات الأميركية للبنك اللبناني الكندي واتهام حزب الله بالوقوف وراء عمليات تبييض الأموال التي رصدتها الاميركيون في عمليات المصرف. بعد ذلك شدد سلامة على أن المصارف في لبنان تلتزم بالكامل بالقواعد والمعايير المصرفية الدولية، وهي مرتاحة لعلاقتها المهنية مع مصارف المراسلة، مؤكداً أن «هذا ما يهيم في كل الموضوع، علماً بأن علاقاتنا كسلطات نقدية مع الجهات الدولية، ومنها الأميركية والفرنسية، هي علاقات عمل جيدة». وفي اللقاء، يثني سلامة على ما

قامت به جمعية المصارف لجهة تمويل المحكمة الدولية بمبلغ 32 مليون دولار، فيؤكد أن «هذه المبادرة مفيدة لسمعة لبنان وانخراطه في المجتمع الدولي واحترامه للشرعية الدولية»، ثم يشير إلى أن «التعاون بين الجمعية والسلطة النقدية، سمح باحتواء لآثار الأحداث التي طرأت خلال عام 2011 كملف البنك اللبناني الكندي، وتمويل المحكمة الدولية والتطورات في المنطقة العربية». وفي المجال نفسه، يشدد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، على «أهمية الحفاظ، بل وتطوير علاقاتنا مع الجهات الخارجية؛ حماية للقطاع وللمودعين، وعلى أن المصارف وظفت موارد كبيرة خلال السنوات الماضية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب». كل هذا الحديث عن تأثيرات الأوضاع الخارجية وكيفية تعاطي السلطات

قطاعات

زراعة

المزارعون يرفضون «استهزاء» الحكومة بالزيت

المسح الذي أجري عام 2008، وتُقدّر بأن 80% من المساحات المزروعة في محافظة الشمال، و40% في محافظتي الجنوب والنبطية، ليبقي 15% و5% في محافظتي دبل لبنان والبقاع. ولم تكنف الجمعية بالإشارة إلى موضوع الزيتون؛ إذ انتقدت أداء وزارة الزراعة في إدارتها للقطاع عموماً وعدم تحقيق «نقلة نوعية فيه». كذلك شددت على «المطلب الأساسي للقطاع، وهو إدخال كافة المزارعين اللبنانيين إلى الضمان الصحي والاجتماعي بغض النظر عن النقاش والخلاف القائم بشأن الضمان الصحي الشامل لكافة اللبنانيين والممول من الموازنة العامة». يُشار إلى أن منسق تجمع الهيئات الفاعلة في القطاع، جورج قسطنطين العيناوي، كان قد شدد في حديثه لـ«الأخبار» عشية صدور قرار الحكومة، على أن المطروح لا يُلبّي مطالب المزارعين. ولفت إلى ضرورة إنشاء مؤسسة عامة تتولى الاهتمام بالزيت اللبناني.

(الأخبار)

«هذا القرار مرتجع إلى الحكومة من دون شكر»، هكذا كان ردّ جمعية المزارعين اللبنانيين على قرار الحكومة بدعم مزارعي الزيتون عبر شراء 50 ألف تنكة زيت للجيش اللبناني في موسم يبدو أنه كان أكرم من قدرة تحمل القطاع على التصريف، ومن قدرة الحكومة على الإدارة. فقد استنكرت الجمعية في بيان أصدرته أمس قرار مجلس الوزراء الأسبوع الماضي القاضي بتخصيص مليار ليرة لشراء كميات الزيت المذكورة، وعذته «استمراراً في الاستهزاء بعقول اللبنانيين وزيادة الاحتقان في الشارع من جراء القرارات السيئة التي تتخذ حول مشاكل المزارعين». وقالت إن «الكساد يشمل ملايين الليترات»، بعدما كان الإنتاج زائراً في موسم ذكر مزارعي القطاع الذين يبلغ عددهم 25 ألفاً، بعام 2002. وطالبت الجمعية الحكومة بشراء 200 ألف تنكة، أي 4 أضعاف المطروح حالياً «بحسب نسب زراعة الزيتون وبواسطة الهيئة العليا للإغاثة»، مع العلم بأن قرار الحكومة يحتكم إلى أرقام

حرب يسأل عن «رفض» التمويل الكويتي للكهرباء

لحسن استعمال القروض الممنوحة واحترامها للأصول القانونية والفنية. وسأل حرب عن الأسباب والمبررات التي دفعت الحكومة اللبنانية إلى رفض عرض الصندوق الكويتي والصناديق العربية لتمويل مشروع إنتاج 700 ميغاوات من الكهرباء. وجاء في الاستجواب أن وزير الطاقة والمياه رفض عرض تمويل المشروع من الصندوق الكويتي، رغم أن قبول عرض الصندوق الكويتي يوفر على الخزينة وعلى اللبنانيين عشرات ملايين الدولارات، باعتبار أن فوائد قروض هذه الصناديق متدنية جداً، بحيث لا تتجاوز 2%، في الوقت الذي تدفع فيه الخزينة لقاء توفير الاعتماد فوائد تصل إلى 7%، وباعتبار أن قروض الصندوق الكويتي تقسط على ما يفوق عشرين سنة، مع فترة سماح، بينما قروض الدولة من السوق تقسط على خمس سنوات، ولا فترة سماح فيها. إلا أن قبول عروض صناديق التنمية العربية يفرض على الدولة المقترضة أن تقبل برقابة على المناقصات وعلى دفتر الشروط وعلى تنفيذ المشروع، وذلك كضمانة

(الأخبار)

طاقة